التعليم كمدخل لترسيخ قيم المواطنة والتعايش المجتمعي خدمة للتنوع الثقافي: المدرسة الجزائرية أنموذجا

Education as an Introduction to Consolidating the Values of Citizenship and Societal Coexistence in Service of Cultural Diversity : The Algerian School as a Model

طواهرية منى [1]

[1] مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، mouna.touahria@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/07/18 تاريخ القبول: 2025/09/14 تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص:

تهدف دراستنا لإبراز أهمية التعليم كمدخل أساسي لتعزيز التنوع الثقافي بالمجتمع الجزائري من خلال تحليل دور المدرسة الجزائرية في ترسيخ قيم المواطنة وتقبل ثقافة الآخر، ذلك أن المجتمع الجزائري يتميز بتنوع ثقافي ولغوي فريد جعل منه فسيفساء مثّلت أساس تماسكه في مختلف فصول التاريخ، ومما لاشك فيه أن المؤسسات التعليمية(المدرسة) تؤدي دور محوري كأداة في نشر ثقافة التنوع الثقافي عبر تنشئة الأفراد على قيم الفهم المتبادل والاحترام بين مختلف الثقافات، ومن ثمة تكوين ممارسات تحفظ التنوع الثقافي، وتعزز التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وهو ما يعني تهيئة الأرضية المثالية لإقامة مجتمع تسوده قيم التسامح، والتعايش السلمي المساعد على تجاوز أوجه الهشاشة المجتمعية، واللامساواة الثقافية المتوارثة، ومن ثمة مواجهة التحديات المستقبلية وضمان الاستقرار السياسي والمجتمعي.

كلمات مفتاحية: التعليم، التنوع الثقافي، المواطنة، التعايش السلمي، المدرسة الجزائرية.

Abstract:

Our study aims to highlight the importance of education as a fundamental entry point for promoting cultural diversity within Algerian society, by analyzing the role of the Algerian school in fostering the values of citizenship and acceptance of the culture of the other. Algerian society is characterized by a unique cultural and linguistic diversity that has formed a mosaic, serving as the foundation of its cohesion throughout the various stages of its history. Undoubtedly, educational

institutions - particularly schools play a pivotal role as tools for disseminating a culture of diversity by socializing individuals into values of mutual understanding and respect among different cultures. This, in turn, contributes to shaping practices that safeguard cultural diversity, while reinforcing social cohesion and social justice. Ultimately, this paves the way for the establishment of a society grounded in the values of tolerance and peaceful coexistence, capable of overcoming inherited cultural inequalities and social fragilities, thus enabling it to face future challenges and ensure both political and societal stability.

Keywords: Education; Cultural Diversity; Citizenship; Peaceful Coexistence; Algerian School.

المؤلف المرسل: طواهرية منى ، mouna.touahria@univ-bba.dz

مقدمة:

يمثل التنوع الثقافي سمة المجتمع الإنساني، حيث أن البشر خلقوا بخلفيات ثقافية، لغوية، دينية مختلفة ومتنوعة، وهو أمر مميز لتعارف الشعوب والقبائل، فهو سنة الكون وأساس استمراره، ومما لا شك فيه أن القدرة على حماية والاعتراف بهذا التنوع يعد السبيل الأنجع لإقامة مجتمعات سلمية ومتعايشة بين أطيافها، وهذا لا يكون إلا بإشاعة قيم الحوار والتفاهم وتقبل الآخر التي تعد ضرورة ملحة في عصرنا الحالي تحقيقا للأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

فلا يمكننا تصور مجتمع مستقر يسوده التعايش والتفاهم بين أفراده دون الإقرار بمبدأ التنوع الثقافي كعامل بناء لا فرقة، وعنصر لقاء لا اختلاف، وسبيل لبناء مستقبل مشترك ومستدام، ذلك أن الثقافة ليست ترفا فكريا بل روح الحضارة من حفاظ على الهوية والانتماء داخل حركة التقدم الإنساني، وإن بلوغ ذلك يعد مسؤولية المؤسسات التعليمية(المدرسة) باعتبارها الأرضية التي تغرس فيها القيم، وتُعدّل السلوكيات كونها تجمع مختلف الثقافات والأجناس، فهي مصدر القيم وأساس هندسة مجتمع يؤمن بالآخر، و يحترم اختلافه ويعتبره عامل بناء وتعايش وفق ما تقدمه من برامج ومناهج تربوية تسهم في تنشئة الأجيال عليها، وترسيخها كسلوك يؤدي إلى بناء حوار حقيقي يفسح المجال لإقامة مجتمعات مسالمة ومستدامة.

الجزائر كغيرها من البلدان تعرف تنوعا ثقافيا فريدا يمثل ثروة حقيقية للمجتمع الجزائري، بما يتضمنه من اختلاف في الثقافات والعادات والتقاليد التي تزيد من تماسكه ضمن بوتقة واحدة تجمع كافة الشعب حول فكرة الوحدة الوطنية، وهو نتاج لما تقوم به المدرسة باعتبارها أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث تضطلع بدور محوري في غرس مبادئ الحوار والتعايش المجتمعي بين الأفراد على اختلاف ثقافاتهم عبر دمجها ضمن البرامج والمقررات الدراسية بما يسهم في بناء مجتمعات مسالمة وديمقراطية، حيث يمكن التعبير بحرية عن الاختلافات في الرأي، وسماع طائفة واسعة من الأصوات، سعيا إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. لذلك، تهدف دراستنا لإبراز أهمية التعليم كمدخل أساسي لتعزيز التنوع الثقافي بالمجتمع الجزائري من خلال تحليل دور المدرسة الجزائرية في ترسيخ قيم المواطنة وتقبل ثقافة الآخر خدمة للتنوع الثقافي، وهذا بطرح الاشكالية التالية:

كيف تعزز المدرسة قيم المواطنة والتعايش المجتمعي خدمة للتنوع الثقافي بالمجتمع الجزائري؟

لمناقشة الإشكالية، ارتأينا تقسيم ورقتنا البحثية وفق الخطة التالية:

أولا: التعليم في إطار التنمية المستدامة

يشكل التعليم ركيزة الأمم وأساس تطورها، فهو حجر الزاوية الذي تقوم عليه المجتمعات المستنيرة والمتسامحة والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة. وقد ترجم ذلك ضمن خطة عكست تحولا في التفكير الإنمائي بالتركيز على إعمال حقوق الانسان الأساسية، كرؤية طموحة للتغيير، ومما لا شك فيه أن تحقيق ذلك مرهون بتوفير فرص التعليم كحق من حقوق الانسان الذي نصت عليه المادة السادسة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948:"أن لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان. وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني، وأن يسير القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة".[1]

لذلك، تبنت الجمعية العالمية للتعليم شهر نوفمبر عام 2015 إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030، سعيًا منها لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع وغاياته الذي ينص على ضرورة ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وذلك من خلال ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة، والمساواة بين الجنسين مع ضمان جودة التعليم، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، مع القضاء على الفوارق وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030.[2]

إن المتفحص لمضمون هذا الهدف يجده عبارة عن أسلوب تربوي وتعليمي جديد بالنسبة إلى الفرد والمجتمع، وذلك بشموليته لمكونات الشخصيّة الإنسانية في جميع مراحلها التعليمية وتطورها ونموها، جسميّا وعقليّا وروحيّا واجتماعيّا ونفسيّا. كما أنه يعكس جوهر الحق في التعليم بشكل واضح وصريح من خلال تأكيده على أحقيته بإتاحة التعليم للأفراد وتمكينهم، وتجويده لبناء مجتمعات أكثر شمولية واستدامة.[3]

فالتعليم انما يستند إلى قيم العدالة والإنصاف والتسامح والاكتفاء والمسؤولية. ومن خلال التعليم والتعلّم مدى الحياة يمكننا إرساء أنماط عيش مستدامة قائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والأمن الغذائي، وسلامة البيئة، وسبل العيش المستدامة، واحترام كل أشكال الحياة التي تستند إلى قيم راسخة تعزز التلاحم الاجتماعي والديمقراطية والعمل التعاوني. كما أن المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يخص مشاركة المرأة والفتاة في التعليم أمر أساسي، يكفل استدامة فرص الحياة المتاحة للنشء، والاستجابة لتطلعاتهم وتأمين مستقبلهم.[4]

يتفق ذلك مع تقرير الرصد العالمي لبرنامج التعليم للجميع الصادر عام 4/2013 الذي قدم تحليلا لعوامل الربط والاتصال بين التعليم وأهداف التنمية الأخرى. حيث أكد مدى أهمية التعليم والتعلّم في دعم التغيّر المجتمعي، حيث يساعد التحصيل العلمي المتزايد على تحسين مستوى الحياة من خلال تقليل معدلات الفقر، وتحسين فرص التمتع بأنماط حياة أفضل صحيا، كما يسهم في تعزيز قيام المجتمعات السليمة وتجاوز أشكال التمييز بين الجنسين، فضلا عن تطوير التكنولوجيا وزيادة الترابط المجتمعي، كما يساعد التعليم الأفراد على التأقلم بشكل أفضل مع تغير المناخ، وتقليل تعرضهم للمخاطر المرتبطة بها.[5]

لذلك فإن وضع نهج عالمي فعال للتنمية المستدامة والتعليم يتطلب تناول جوانب احترام التنوع الثقافي في العالم الآن، وفي المستقبل واحترامه وإدامته. ذلك أن للتنوع الثقافي تأثير قوي على التعليم انطلاقا من النقاط التالية:

- التعليم المستدام في مجموعه يجب أن يكون ذا صلة على الصعيد المحلي ومناسباً من الناحية الثقافية.
- تؤثر الثقافة على ما يختاره الجيل الحالي لتعليم الجيل المقبل، بما في ذلك المعارف التي تحظى بالتقدير والمهارات والأخلاقيات واللغات ووجهات النظر العالمية.
- يتطلب التعليم التفاهم فيما بين الثقافات، إذا كان للناس أن يعيشوا معاً في سلام وأن يسمحوا بالاختلافات فيما بين المجموعات الثقافية والعرقية، وأن يقبلوا بها.[6]

يظهر ممّ سبق اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالتعليم المستدام والشامل للجميع باعتباره حق أساسي من حقوق الانسان، والذي يمثل ركيزة مفتاحية لتحقيق باقي الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ومن ثمة القدرة على بناء ثقافة التسامح والتعايش والحوار ونبذ العنف داخل المجتمعات على اختلاف ثقافاتها بصورة مستدامة. ذلك أن التعليم يعد قلب التنمية، وإن نجاحها في أي مجتمع يعتمد كليا على نجاح النظام التعليمي، فالتعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة، محورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان، وتنمية قدراته وطاقاته بهدف تحقيق تنمية مستدامة تتسم بالكفاءة والعدالة، تتسع فيها خيارات الحياة أمام جميع الناس وكل الأجيال، فالنظام التعليمي الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويوفر الموارد البشرية القادرة على استغلال وادارة عناصر التنمية بحكمة، يساهم بلا شك في بناء مجتمع قوي يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.[7]

ثانيا: التنوع الثقافي والتعايش المجتمعي

" تنوعنا الذي ... هو مصدر قوتنا الجماعية ". (إعلان جوهانسبرغ، 2002)

يعد التنوع الثقافي سمة من سمات البشرية منذ القدم، حيث يولد البشر في إطار مجتمعاتهم الثقافية التي تعمل على تشكيل شخصياتهم، وتطبيعهم بطابعها بصورة جد فاعلة، كما تعمل مختلف الثقافات على إعادة تشكيل الطبيعة الإنسانية المشتركة بطرق متباينة، تجعل البشر يظهرون إلى الوجود وهم متشابهون ومختلفون في آن واحد.

وإن التنوع حقيقة واقعة، سواء في ثقافات العالم أو داخل الثقافة الواحدة، مثلما أشار له تايلور(Taylor)، فهو ذلك الخليط من النّاس الذين يختلفون في انتماءاتهم و هوياتهم الثّقافية، ولكن يعيشون في نفس النّسق الاجتماعي"، وبذلك يُعبّر التنوع الثقافي عن تعددية الثقافات والتعبيرات الثقافية في المجتمع. بحيث يتضمن العديد من العناصر كاللغة والعادات والتقاليد والمعتقدات والقيم التي تميز مجتمعًا معينًا. وتتفاوت هذه الثقافات من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، حيث يمثل مصدر غني للإثراء الاجتماعي والثقافي. فعندما يتفاعل الأفراد من خلفيات ثقافية مختلفة، يمكنهم التعلم والاستفادة من تجارب بعضهم البعض.[8]

عرّفته منظمة الأمم المتحدة اليونسكو بأنه: "عديد الطرق المعبرة عن ثقافات الفئات الاجتماعية والمجتمعات، حيث يتم تناقل أشكال التعبير عن هذه الثقافات من خلال الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية داخل المجتمعات وفيما بينها، ولا تنحصر بالضرورة داخل نطاق الحدود الوطنية.[9]

لهذا يشمل مفهوم التنوع الثقافي أبعادا عدة تتجلى من خلال منظورين: يشير الأول إلى مبدأ التماثل، حيث ينتمي الناس إلى عرقيات وديانات وخلفيات متعددة، ومع ذلك فهم ينصهرون في بوتقة واحدة تمثل ثقافة واحدة مشتركة، في حين يشير المنظور الثاني إلى مبدأ التباين والاختلاف، وهذا يعني أنه يمكن تحقيق التعاون والانسجام بين هذه الاختلافات دون الانصهار في بوتقة واحدة؛ بحيث يمكن لهؤلاء الأفراد التعايش فيما بينهم بتقبل واحترام لثقافة الآخرين دون الحاجة إلى التماثل والانصهار.[10]

فالتنوع الثقافي بذلك يعبر عن جميع الثقافات الموجودة في المجتمع، باعتبارها تمثل جزء مهم من المجتمع، والتعرف على عادات الثقافات الأخرى وقيمها وتقاليدها، مع إعطاء فرصة للعمل على تحقيق المساواة والحريات بين جميع الثقافات الموجودة داخل المجتمع، والتحقيق الذاتي للفرد،[11] ومن ثمة فإن الاعتراف بالتنوع الثقافي بصفته مكونا أساسيا للحقوق الإنسانية هو ظاهرة جديدة، إلا أن مساره ليس كذلك. وهو يشكل أحد جذور التنمية وأن أهميته بالنسبة إلى الجنس البشري شبيهة بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للطبيعة،[12] لذلك فقد كرس الاعلان العالمي للتنوع الثقافي الذي اعتمدته اليونسكو عام 2001 مجموعة من المبادئ القانونية والمعاهدات التي تحمي التنوع الثقافي، وتنشر ثقافة السلام والتسامح والتقبل بين الشعوب، وهي كالآتي:[13]

- التنوع الثقافي تراث البشرية المشترك وبالتالي يجب الحفظ عليه.
- سلامة المجتمعات البشرية، بالإضافة إلى حيويتها وانسجامها الداخلي والمرتبطة بصيانة التنوع الثقافي فيما بينها.
- التنوع الثقافي من ركائز التنمية المستدامة.

تؤسس هذه المبادئ حالة من التسامح والتفاهم المتبادل بين الثقافات المختلفة، وهو أمر حيوي لبناء مجتمع مترابط ومتعايش. وهو ما أكدت عليه المادة الثانية من نفس الإعلان بالنص على: "لابد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم من ضمان التفاعل المنسجم، والرغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةً"،[14] ومن ثمة فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين، تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام، ذلك أن القرن الحادي والعشرين هو قرن التسامح والتعايش القائم على تأمين الشروط المطلوبة لعيش مشترك بين وجهات نظر مختلفة في قرية صغيرة يعلم فيها الأفراد كل شيء، ولا يقوى المرء على الإفلات منها.

فالتعايش الثقافي يعبر عن وجود ارادة إنسانية، وهو مشروع حضاري يسير نحو الوحدة والتعايش الإنساني على المدى البعيد على نحو يجعل الثقافة كما يقول مالك بن نبي: " تتحدد اخلاقيا وتاريخيا داخل تخطيط عالمي،

لأن المنابع التي سوف تستقي منها أفكارها ومشاعرها، والقضايا التي سوف تتبناها، والاستفزازات التي سوف تستجيب لها، والأعمال التي سوف تقوم بها، لا تستطيع هذه كلها أن تجمع في أرض الوطن". الأمر الذي يجعلنا نقول إن الثقافة شكل من أشكال التعايش بين أفراد المجتمع الواحد، والتعايش شكل من أشكال الثقافة بين مجتمعات مختلفة، ومن ثمة فالتعايش الذي تشارك فيه كل المنتجات والقيم الثقافية هو مزج للقيم المشتركة.[15]

وإن القبول بالتنوع الثقافي وتجسيده على أرض الواقع من خلال التعايش السلمي، من شأنه أن يحقق التبادل والتسامح والتعاون، ليشكل قوة محركة لتنمية المجتمعات تنمية مستدامة، كما يساهم الإقرار به في خلق حوار بناء ومتجدد بين الحضارات والثقافات، وفي بلوغ الاحترام والتفاهم المتبادل تحقيقا للأمن والاستقرار، فمفهوم التنوع الثقافي أصبح يحمل قيمة مجتمعية، وهي قيمة توجيهية من شأنها أن توفر نوعا من خارطة الطريق للتنظيم الاجتماعي والثقافي والمؤسسي لمجتمعاتنا المعاصرة.[16]

ذلك أن ثروة العالم الحقيقية هي تنوعه في الحوار، وأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وتضع التنوع الثقافي في مصاف التراث المشترك للإنسانية، كما أن الدفاع عنه يعد واجبا أخلاقيا لا ينفصل عن احترام كرامة الانسان، باعتباره عملية تطويرية تهدف إلى اكتساب المزيد من التضامن القائم على الاعتراف بالآخر، والوعي بأهمية الجنس البشري وتنمية المبادلات بين الثقافات.[17]

لهذا فان الدعوة للمحافظة على التنوع الثقافي معناها دعوة لإحلال سلام وتعايش واعتدال كمراتب عليا حتى تنجح الثقافة الخصبة والمتشّبعة بروح ثقافات أخرى في الحفاظ على قوتها، دون أن يكون هناك طمس لروحها الأصيلة وذوبان لأسسها، وقد عبر عن هذا "المهاتما غاندي" قائلا:"إنني على استعداد لأن أفتح نوافذ بيتي لتدخله الرّياح من كل اتجاه وكل جانب، ولكن من دون أن تقّوض هذه الرّياح الجذور التي يقوم عليها بيتي، والأسس التي ينهض عليها". [18]

وإن السلام إنما يتطلب احترام الآخر وثقافته وحضارته ومنظومته الدينية والأخلاقية، إضافة إلى الإرادة العملية في اقتسام عادل لثروات الأرض وحماية البيئة، مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة. ويتطلب الأمر التأكيد على ما يلي:

– أن صيانة التنوع والثقافي والدفاع عنه، ومساعدة الدول الفقيرة على صيانة تراثها وإعادة الاعتبار لحضاراتها، هو مدخل أساس لإرساء ثقافة السلام ومكوّن رئيس لا غنى عنه في حل النزاعات، ومحاربة جميع أشكال الإرهاب والتطرف، سواء كان صادراً عن أفراد أو جماعات أو دول.

– العمل على إقامة روابط بين مختلف الثقافات، وإغناء أوجه التفاعل بينها، خدمة للأمن والسلم دون إلحاق الضرر بالتنوع الثقافي والإبداع للشعوب.

– اعتبار الحق في التنوع والتعدد الثقافي والاحترام المتبادل للمقومات الحضارية والثقافية شرطاً لا غنى عنه للحوار المتكافئ والتعايش السلمي ودعم منظومة الحقوق الثقافية للشعوب.[19]

كل هذا يوحي إلى أن التنّوع الثقافي الخلاق المبني على أسس التعايش والاعتدال والفضائل الاخرى غير البعيدة في مفهومها عن هذه المبادئ كالتسامح ونبذ العنف والتطرف. إنما يتطلب تنوعا في الرؤى والأفكار، ودون هذا التنوع الثقافي لا يمكن أن ترتقي المجتمعات أو تضمن صمام أمان لنهوضها في هذا الكون، فالإقرار بالتنوع الثقافي، وكفالة حمايته صار اليوم حقا أساسيا من حقوق الانسان، فلكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامهما والمحافظة عليهما.[20]

لذلك ينبغي النظر للتنوع الثقافي كجزء من التنمية الشاملة للدول في سياق المواطنة جنبا إلى جنب مع التعددية الثقافية والهوية الوطنية، ثلاث أبعاد مترابطة ومتكاملة بصورة وثيقة مع رفاهية الانسان المستدامة بغض النظر عن الاختلافات والخصوصيات الإقليمية والمصالح والتطلعات الطائفية والمذهبية والفئوية والفردية.

ثالثا: دور المدرسة في تعزيز التنوع الثقافي بالمجتمع الجزائري

لا شك أن ترسيخ قيم التنوع الثقافي تسهم في محاصرة الانغلاق الثقافي والجمود الفكري، وتشجع على الانفتاح على الآخر وقبول الثقافات المختلفة، فمن خلال تضمين مفاهيم التنوع والتسامح في المناهج التعليمية، يمكن غرس قيم الانفتاح والاحترام المتبادل في نفوس الأجيال الناشئة. كما يساهم التعليم في تنمية مهارات التواصل بين الثقافات، والتفكير النقدي، والتعاطف مع الآخرين.

والجزائر كغيرها من الدول تعرف تنوعا لغويا وثقافيا تبلور منذ آلاف السنين، حيث تزاوج الكثير من أصناف التواصل اللغوي والثقافي بوجود شعب واحد يجمعه التنوع في وحدة وطنية متكاملة لتشكل بذلك فسيفساء ثقافية بتجلياتها ومظاهرها المتنوعة والمتعددة التي تعكس هوية شاملة لكافة مكونات المجتمع الجزائري، والأكيد أن حماية هذا التنوع يحتاج إلى منظومة تعليمية تقوم بغرس القيم وتنشئة الأجيال على التعامل مع هذا التنوع كمحتوى معرفي، ومعلومات تتم صياغتها في المقررات والبرامج التعليمية، ذلك أن المدرسة تمثل أهم المؤسسات التعليمية المنوطة بنشر ثقافة التنوع الثقافي من خلال ما تتضمنه المناهج الدراسية من مواد تسمح ببناء نسق قيمي لمجموعة من القيم كالتسامح، وقبول الاختلاف، واحترام الآخر على نحو يؤهل المتعلم على التكيّف مع ذاته وفهمها والتوافق مع المجتمع من حوله.

لهذا يتجه النظام التعليمي في الجزائر إلى إدراج قيم التنوع الثقافي والتعايش السلمي ودمجها ضمن المناهج الدراسية التي تسهم في غرس قيم الاحترام وتقبل الآخر، حيث بادرت الوزارة بوضع القانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008، والذي أكد على دور المدرسة في تدعيم قيم الهوية التي تربط التلميذ بمجتمعه ووطنه، وتاريخه وفضائه الجغرافي. وذلك بترقية والحفاظ على القيم المرتبطة بالإسلام والعروبة والأمازيغية، والتكوين على المواطنة بتعزيز تجذّر العملية التربوية في الانتماء الجزائري وفي الشعور بالانتماء إلى شعب واحد.[21]

وللوقوف على دور المدرسة الجزائرية في غرس قيم المواطنة وتعزيز التعايش المجتمعي، قمنا بتحليل مضمون المناهج المدرسية لمادة التربية المدنية للطور الابتدائي(الجيل الثاني)، انطلاقا من كونها الأكثر ملاءمة لتبني وتعزيز قيم التنوع الثقافي على نحو لا يتعارض مع روح العصر وقيم الحداثة، لصالح الاعتراف بالتنوع في المجتمع بغض النظر عن خلفيات المتعلمين الثقافية، ذلك أن المناهج التعليمية تعتبر الترجمة العملية لأهداف التربية والتعليم واتجاهاتها بالمجتمع اعتمادا على الكتب المدرسية كإحدى أدوات المجتمع في تربية وتعليم أبنائه على قيم المواطنة، التسامح والتعايش بين أطياف المجتمع، ومن ثمة تغذية عقل الطفل والسمو بنفسه إلى درجة التقبل والعيش المشترك ضمن مجتمع جزائري متعدد الثقافات.[22]

تضمن منهاج التربية المدنية للطور الابتدائي عديد القيم المؤكدة على الهوية الوطنية المنصوص عليها في القانون التوجيهي؛ حيث جاء كل من **كتاب السنة الأولى والثانية** جامعا لمواد التربية الإسلامية، اللغة العربية والتربية المدنية، والتي تحوي مختلف المواضيع الهادفة لغرس عديد القيم، منها: [23]

- تحية الأصدقاء: التحية سلوك لطيف يدل على حسن التربية، أحيي أصدقائي عندما ألتقي بهم
- العلم والنشيد والعملة الوطنية.
- الحق في التعلم وإلزاميته.
- الحوار والاحترام وتقبل الرأي الآخر: الحوار هو السلوك المفضل في المدرسة والبيت والشارع، أحترم الآخرين وأتقبل رأيهم وفكرتهم ان كانت صحيحة.
- الموروث الحضاري والتراث الثقافي المتنوع: تراثنا ملك للجميع، التراث الثقافي في بلادنا متنوع.

في حين جاء **كتاب السنة الثالثة** خاص بالتربية المدنية، وقد تضمن قيما أكثر توسعا وعمقا، من خلال التركيز على مواضيع الحياة المدنية التي تضمنت:[24]

- التنوع الثقافي في وطني: التنوع الثقافي هو الاختلافات الموجودة بين أفراد المجتمع والتي ورثتها الأجيال عن الأجداد وهو عامل قوة المجتمع وتطوره ونهضته.

- العادات والتقاليد في وطني: العادات والتقاليد هي مجموع السلوكيات الثقافية التي تخص مجتمعنا ورثها الأبناء عن الأجداد.

- لغتي العربية والامازيغية: اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان رسميتان في وطني الجزائر. أنا أعتز وافتخر بهما بأنها جزء من هويتي.

- احترام الاختلاف: لا أميز بين الذكور والاناث.

- أتعايش مع الآخر وأتقبله: احترم الآخرين مهما كانوا مختلفين على أن أتعايش معهم في سلام ومحبة وأخوة وتكامل.

- أتفاوض مع زملائي في انجاز عمل مشترك بيننا، وهو أسلوب حضاري للتوصل إلى اتفاق يرضي الجميع.

كما تضمن **كتاب السنة الرابعة والخامسة** جملة من القيم ضمن الدروس التالية:[25]

- المعالم الأثرية في وطني: تزخر الجزائر بمعالم أثرية قديمة شيدت عبر العصور وما تزال صامدة رغم مرور زمن طويل عليها.

- تراثنا المادي وغير المادي كنز ثمين يميز المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات، وجب علينا الاهتمام به ليبقى خالدا.

- أحافظ على تراثنا الثقافي والطبيعي وأعتز به، لأنه جزء من شخصيتنا ويعبر عن هويتنا.

- قواعد الحوار: بالحوار يسود النظام وتنتشر المحبة والتفاهم بيننا ويمكننا التعايش مع الغير في مودة وسلام.

- ثقافة التسامح: ثقافة التسامح التي تميز بها الأمير عبد القادر، كانت وراء تخليده في القارة الأمريكية.

من خلال قراءة مضمون المقرر الدراسي لمادة التربية المدنية للطور الابتدائي، يظهر جليا التأكيد على غرس القيم السالفة الذكر لدى التلاميذ كقيم عليا تسعى المدرسة لترسيخها وتنمية التلاميذ على احترامها، حيث يرتبط مفهوم الانتماء بالمواطنة التي تعبر عن تمتع الفرد بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتجلى في مشاركة الفرد بفاعلية في مجتمعه، واحساسه بانتمائه الوطني، الذي يعزز لديه الولاء له،

والحرص على الدفاع عنه، والشعور برابط الوحدة الوطنية. إلى جانب الاعتزاز بالانتماء للإسلام، العروبة والامازيغية، إذ أن الشعب الجزائري شعب موحد على دين الإسلام الذي لعب دور في توحيد انتمائه لحاضرة الإسلام، كما أنه بلد عربي ينتمي حضاريا للعالم العربي، فضلا عن انتمائه الأمازيغي الذي يعتز به الشعب الجزائري كأحد مقومات هويته الثلاث. إلى جانب انتمائه الافريقي والعالمي.

كما أن تعزيز مفهوم التسامح في نفوس الناشئة ضرورة ملحة كونه يعبّر عن السلوك الحضاري الراقي، وهو مفهوم يرتبط بمفاهيم الحوار، العفو، الاختلاف في الرأي، النقد البناء، وهي قيم تسهم في تكوين جيل متفتح على الآخر ومتقبل لثقافته وآرائه، ومتعايش معه.

فضلا عن ذلك، تلعب الأنشطة المدرسية دورا في خلق روح الجماعة وتنمية قدرات التلاميذ والتي ستظهر خارج المدرسة، وذلك من خلال تشجيع التلاميذ على المشاركة في الأنشطة الجماعية سواء الرياضية أو الموسيقية أو الأعمال المسرحية وكذا أنشطة التعلم التشاركي، حيث تعمل هذه المشاركة على تعزيز الصلة ذات العلاقة بتحقيق التناغم وتزكية مشاعر التآخي والانفتاح على الآخر بين التنوعات الثقافية المختلفة داخل المجتمع.[26]

تأسيسا عمّ سبق، يتضح أن هناك العديد من القيم التي تعمل المدرسة على غرسها في نفس وشخصية الطفل الجزائري، حيث أنها تنمي لدى المتعلم فهم الهوية الوطنية والشعور بالمواطنة والانتماء للوطن، وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية، كما تؤكد عن اعتزازه بتنوعه الثقافي المعبر عن هويته، وتبني لغة الحوار في التعامل مع الآخرين، واحترام آرائهم مهما اختلفت خلفياتهم الثقافية على نحو يسهم في بناء ثقافة التعايش السلمي، وإعداد الفرد كمواطن صالح بالمجتمع الجزائري، ومن ثمة فإن الاهتمام بإعداد المناهج الدراسية ضروري لما لها من دور في تشكيل شخصية الفرد، وانعكاسها على شعوره بالانتماء وتقبله للآخر ضمن وطن يتعايش في ظله الجميع بتنوع خلفياتهم الثقافية وانتماءاتهم.

خاتمة:

في ختام دراستنا، يمكن القول أن التنوع الثقافي سمة المجتمعات على اختلافها، فقد بنيت على تعدد وتنوع الثقافات المنتمية لها، ومن ثمة فإن الاعتراف بهذا التنوع وحمايته أصبح اليوم ضرورة ملحة، وهو ما يهدف إليه التعليم من خلال ما تقدمه المؤسسات التعليمية من برامج ومقررات دراسية تهدف إلى بناء التوافق مع السياقات الثقافية التي تراعي التنوع الثقافي، مما يجعل عملية التعلم فعالة وأداة هامة للتماسك الاجتماعي، والتوافق بين أبناء المجتمع في الحاضر والمستقبل.

وإن الحديث عن التنوع الثقافي بالجزائر يعني التعرض إلى أحد مقومات هويتنا وانتمائنا، والذي تعمل المدرسة على حفظه من خلال غرس قيم التسامح، الانتماء والحوار في شخصية ونفس المتعلم، وهذا ما وجدناه في مقررات مادة التربية المدنية التي تعد من أهم المواد التي ترسّخ هذه القيم وتعمل على تطويرها لدى المتعلم، على نحو يسهم في تكوين مواطن صالح يعترف بالآخر، ويتقبل ثقافته كمكون جوهري لهويتنا الوطنية المؤسسة لمجتمع جزائري أكثر عدلا واستدامة للجميع.

لذلك فإن قدرة المجتمع الجزائري على المضي قدما مرهون بما يُقدّم للناشئة من قيم واكساب مهارات الحوار والتعايش مع الآخر، ذلك أن طفل اليوم هو مواطن الغد، والأكيد أن بناء مواطنين صالحين يمتلكون من قيم الانتماء والتسامح وتقبل الآخر يؤهلهم للارتقاء إلى رحابة العالمية، فالتعليم يعد حجر الأساس في بناء مجتمع مستقر قادر على تحقيق التنمية بكافة أبعادها.

توصلنا من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج، نذكرها في ضوء النقاط التالية:

- تتميز الجزائر بتنوع ثقافي ولغوي فريد تشكل مع تعاقب الحضارات، وهو أحد مقومات هوية المجتمع الجزائري وانتمائه.
- يمثل التعليم قاطرة المستقبل وأساس إرساء السلم والسلام.
- يعد الاعتراف بالتنوع الثقافي نقطة قوة ووحدة تسهم في بناء مجتمعات مسالمة ومستدامة.
- تلعب المدرسة دور محوري في غرس قيم المواطنة، الحوار والتسامح كقيم جوهرية بناءة لمجتمع يسوده التعايش والتوافق بين أفراده، ومن ثمة توطين الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي بالمجتمع الجزائري.
- إن تضمين التنوع الثقافي في المقررات الدراسية لمادة التربية المدنية وتدريسه من شأنه ترسيخ قيم الحوار، المواطنة والهوية الوطنية لدى الناشئة كقيم جوهرية لتكوين مواطن صالح يعتز بانتمائه وهويته الثقافية، ويعمل على تنمية مجتمعه.

الهوامش

[1] هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، 1948، المادة26.

[2] عماد الدين عدلي، التعليم من أجل التنمية المستدامة: التحديات والفرص والدروس المستفادة (بيروت: الشبكة العربية للبيئة والتنمية رائد،2018)، ص04.

[3] سعود هلال الحربي، السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التعليم 2030 رؤية تحليلية (الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2019)، ص39.

[4]هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة اليونسكو، 2009، ص02.

[5] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة (2014):التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو، 2014، ص 22-29.

[6] " التعليم من أجل التنمية المستدامة"، 2014/08/19، شوهد في 2024/07/10)، انظر:

https://www.libya-unesco.org/dyn/%d8%a3%d8%a8%d8%b9%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%85%d8%a

[7] رجب علي اسماعيل محمد ، "التعليم من أجل التنمية المستدامة مدخل لتطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء خبرات بعض الدول(دراسة مقارنة)"، المجلة التربوية لتعليم الكبار المجلد10، العدد04 (2022)، ص10.

[8] "التنوع الثقافي: المجتمع كبيئة لتعزيز التنوع والتسامح "، 2023/06/04، شوهد في 2024/07/07، انظر:

https://addiyae.university/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7/

[9]نصيرة صالحي، "التنوع الثقافي كأالية جديدة لتفعيل مسار التنمية المستدامة"، المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي، طرابلس: 21-23 ماي 2015، ص06.

[10]سعد بن راشد الزير،" تقبل الشباب الجامعي للتنوع الثقافي في المجتمع السعودي،(دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)"، مجلة البحوث و الدراسات الاجتماعية. المجلد01، العدد 02(2022)، ص107.

[11] المجلس الأعلى للغة، اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار و التنمية، الجزائر،2019، ص77.

[12] ايمان سوقال، ايمان، "التنوع الثقافي: جدليات التواصل وإعادة بناء الهوية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 31، 2018، ص26.

[13] اليونسكو، الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، 02 نوفمبر2001، صفحة 02.

[14] المرجع نفسه، ص18.

[15] حمد بغداد باي، "التربية ومفهوم التعايش الثقافي-في-رهانات تربية مستقبلية (مالك بن نبي أنموذجا)"،مجلة الحوار الثقافي، العدد02 (2015)، ص03.

[16] ابتسام الغابري، "التنوع الثقافي: رمزيته في مجتمعات المغرب العربي، اللغة مثالا"، المؤتمر الدولي: فلسفة الكوني وخصوصية الثقافة. جامعة قالمة، 28 أكتوبر 2019، ص02.

[17] رابح بوحبيلة، "التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة وتقييمه"، مجلة العلوم الانسانية. المجلد01، العدد02 (2021)، ص588.

[18]أميمة سميح الدين، "التنوع الثقافي إثراء انساني أم صدام حضارات"، المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي، طرابلس، 21-23 ماي 2015، ص05.

[19] المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي(معتمد من المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة)،الجزائر، 2004، ص04.

[20] كريمة بلعز، "فلسفة التعايش ودوره في التنوع الثقافي"، مجلة آفاق علمية، المجلد03، العدد11(2019)، ص 610.

[21]القانون08-04 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية،الجريدة الرسمية(04)، 27 جانفي 2008، ص09.

[22] نوال عبد اللطيف مامي، التنوع الثقافي والتسامح في الجزائر: نموذج للتحدي، تقرير أنا لينـد، 2021، ص104.

[23]وزارة التربية الوطنية،كتابي في اللغة العربية، التربية الإسلامية، التربية المدنية للسنة الأولى والثانية من التعليم الابتدائي (الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2016-2017)

[24]وزارة التربية الوطنية ،التربية المدنية للسنة الثالثة من التعليم الابتدائي (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2017-2018)

[25] وزارة التربية الوطنية، التربية المدنية للسنة الرابعة والخامسة من التعليم الابتدائي(الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2017-2018)

[26] المجلس الأعلى للغة، مرجع سابق، ص289.